دور العمل السياسي في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني 1920م-2016م

د. نعمان عاطف عمرو

جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

The Role of the Political Action in Supporting the Palestinian National Security 1920 – 2016

Dr. Numan Atif Amru

Al-Kuds Open University / Palestine

nabedrabo@qou.edu

Abstract

Since 1920s, the Palestinian vibrant political work has formed a national political program and leadership to resist the British mandate and the Zionist movement and their plans to force the Palestinians out if their lands. After the Palestinian Catastrophe(Al-Nakba), the Palestinian refugees started adopting their different ways of resistance. The refugees stated looking for an identity through P.L.O. P.L.O chose armed struggle to achieve independence and liberation. The Palestinian resistance adopted many methods throughout the course of its conflict with the Israeli occupation. The first Palestinian Intifada in 1987was the first translation of the popular political revolution in Gaza Strip and West Bank. The first intifada bring importance back to the Palestinian issue. It also changed the Israeli beliefs in the militant solution, and the Israeli community became to believe in the diplomatic solution for the Israeli-Palestinian conflict.

The change in the Israeli mentality led to Madrid Peace Conference in which the international community asserted that the diplomatic solution is the best for the Palestinian issue. Madrid conference paved the road for Oslo agreement. Oslo formed an international attitude to solve the Palestinian issue diplomatically. In conclusion, the Palestinian political work positively influenced the Palestinian issue that it protected the Palestinian identity and convinced the international community to admit the Palestinian right to get independent state and liberation.

الملخص

شكل العمل السياسي الفلسطيني منذ عشرينات القرن الماضي بداية بلورة برنامج وطني للعمل ضمنه للحفاظ على الشعب الفلسطيني من التهجير والتشتت، وكذلك قيادة حركة وطنية فلسطينية تقاوم الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية لمنعها من مصادرة الأرض وتهجير السكان.

أما بعد نكبة فلسطين عام 1948م وتشتت وتهجير الفلسطينيين وتدمير مدنهم وقراهم، بدأت تتشكل المقاومة حول اللجوء لذلك بدأت عملية البحث عن الهوية والكينونة من خلال قيام م.ت.ف التي قادت الكفاح المسلح لتحقيق الأهداف الوطنية بحثاً عن الاستقلال الوطني.

وما لبثت أن عملت المقاومة بأساليب مختلفة تتناسب مع الفترات الزمنية، كان أوجها في العمل السياسي الجماهيري المقاوم فترجم في الانتفاضة الأولى عام 1987م التي أعادت القضية الفلسطينية إلى الواجهة بعد حرب بيروت عام 1982م، وخروج المقاومة من لبنان، حيث أرغم القوات الإسرائيلية لتغيير إستراتيجيتها المبنية على القوة العسكرية، فأصبح المجتمع الإسرائيلي أكثر اقتناعاً بالحل السياسي للصراع، حيث توج هذا التوجه بمؤتمر "مدريد للسلام" في الشرق الأوسط حيث كان مفاده أن المجتمع الدولي بدأ يدرك أن العمل السياسي هو الأنسب لحل القضية الفلسطينية ، مما عمل على إخراج اتفاق "أوسلو" لمرحلة انتقالية لمدة خمس سنوات بدأت عام 1994م، فشكل هذا توجهاً محلياً وإقليمياً ودولياً بجدوى العمل السياسي لإنهاء الصراع.

لذلك نرى أن العمل السياسي الفلسطيني أثّـرَ بشكلٍ إيجابي على الأمن القومي من خلال حفاظه على الهوية الوطنية، و حماية الشعب الفلسطيني، والمحافظة على وجوده، في محاولة لتحقيق أهدافه الوطنية، وعمل على إيجادِ خطواتٍ تراكمية، حصاداً لنضالاته التي شكلت مدخلاً للاعتراف الدولي والاستقرار.

المقدمة

عُرِفت السياسةُ بمفهومِ التطور والقدرة على البقاء، وفَسرت الخير والرفاهية والمساواة وحل النزاعات، لتؤسس لمفهومِ المنطق العقلاني في التخطيط وحل الأزمات.

إلا أن المفهوم السياسي في البلدان العربية لم يتبلور حتى اللحظة، لأنها مناطق غير مستقرة، ولا تحاكي نُـظم المؤسسة لضمان سير العمل السياسي، وامتازت بالعشوائية أو ردات فعل دون أهدافٍ واضحة ذات مدلول استراتيجي، وذلك لعدم الارتباط بالمصالح المشتركة، وغياب الثقافة الوطنية والانتماء الوطني، مما تسبب أخيراً بظهور الإسلام السياسي الموجه من كلِ ذي مصلحة.

تبلور العمل السياسي في فلسطين استجابةً لتحديات الاستعمار ومقاومة الانتداب البريطاني والصهيونية، وتثبيت الحق الفلسطيني دون الاستناد إلى عملٍ مُؤسسي بسبب عدم استقرار فلسطين من فجر التاريخ بحكم الصراعات المستمرة عليها لموقعها، ومناخها، وارتباطها بالعالم، مما لم يسمح لها بالتقاط أنفاسها لتؤسس لعملٍ سياسيٍ ناجح، أو لم يتسنى لهذا العمل تحقيق أهدافه في بناء نظام سياسي مستقر لعدم قدرته في الحصول على الاستقلال الوطني.

العمل السياسي الفلسطيني كان ضمن الأحزاب العربية، وعندما تكالب الاستعمار وأُفرِز الانتداب البريطاني على فلسطين ظهرت الحركة الوطنية الفلسطينية وانقسمت، البعض منها ارتبط بالأحزاب القومية والإسلامية، والبعض الآخر بَـلورَ الحركة الوطنية، وقسمٌ منه قاوم بريطانيا لمناصرتها للصهيونية، وقسم هادنها ليوازن بين الأصيل: الحق الفلسطيني، والدخيل: الحركة الصهيونية، مراهنين على بريطانيا لإحقاق حق الشعب الفلسطيني. الأمر الذي أضعف العمل السياسي، حيث لم يحقق أهدافه المتمثلة في تحرير الأرض وبناء نظام سياسي عصري.

انشغلت السياسة الفلسطينية بعد هذا التباين بعقد المؤتمرات لتنظيم أمورهم، وانبثق عن ذلك تأسيس الأحزاب لا سيما في الفترة ما بين 1923– 1928م.

في ثلاثينيات القرن الماضي تطور العمل السياسي لمواجهة تحديات بريطانيا والحركة الصهيونية سواء بالاحتجاج أو بالمواجهات العسكرية المتقطعة، وهدفت بأبعادها الدفاع عن الذات والحفاظ على الأرض، ولأن البُعد الاستعماري كان أكبر من قدرة الفلسطينيين على التصدي، ودخول بعض دول الجوار ضمن منظومة الأهداف الاستعمارية، بدأ الفلسطيني يشعر بضرورة الاعتماد على الذات، فانتهج العمل العسكري رداً على الخُـذلان الذي تُـرجم بالنكبة عام 1948م، فظهر لدينا عمل عسكري لكي لا يتحول الفلسطيني إلى مجرد مشرَّد، ولم يمتص الصدمة التي قضت على جزء من أرضه وشعبة وطموحاته ورداً على النكسة عام 1967م، ليأخذ منحى الهجوم بكل الوسائل والدفاع بكل الطرق لإبقاء القضية حيَّة وعدم إعلان الاستسلام، وشارك الفلسطيني وكان له تأثير بطريقةٍ أو بأخرى في العمل السياسي والنقابي والإعلامي ضمن دول الجوار والمنظومة العربية العربية لصالح قضيته، وكذلك العمل العسكري الفردي والمُنظم، كان الفلسطيني فيه رأس الحربة، ونتيجة للاستمرار الاستعماري والصهيوني في تفريغ القضية الفلسطينية من مضمونها بالضغط على مصالح البعض الآنــية، ومحاولة ربطه مع المُتغير الجديد على حساب قضيته ووطنه، والتأثير عليه وعلى قضيته بالضغط على الدول العربية لا سيما دول الجوار وعلى مصر للتقارب مع إسرائيل، مما جعل الفلسطيني يعمل على اختراق الجدار بالانتفاضة الأولى عام 1987م، والتي مَهدت للعمل السياسي، وانبثق عن ذلك اتفاق "أوسلو" عام 1994م مع منظمة التحرير بهدف ضمان الأمن للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته، وترسيخ الأمن له وللمنطقة.

هذا الأمر خلق خللاً في السياسة الفلسطينية بين م.ت.ف* والقوى الإسلامية وبعض قوى اليسار، مما جعل السياسة الفلسطينية مختلة نظرياً وكأنه أصبح هناك برنامجان، وبدأ العمل السياسي الفلسطيني يأخذ منحاً دبلوماسياً لفتح الأبواب الخلفية التي كانت مساندة لإسرائيل، وإحياء حقيقة ظلم الشعب الفلسطيني وضرورة إنهاء آخر احتلال في العالم، مما قوّى الموقف الدولي المساند للقضية الفلسطينية والذي تُرجِم بالاعترافات الدولية بضرورة إقامة دولة فلسطين، في حين سجلَ هذا النهج انقساماً من قِبل حركة حماس تَطور إلى انقلاب، واقتطاع قطاع غزة وفصله عن جسم الوطن بالقوة، مما مهد للتضليل من قِبل إسرائيل على مستوى العالم لزيادة التنصل من الاتفاقيات بحجة عدم وجود شركاء يصنعون السلام، وبالمقابل وصف الشعب الفلسطيني بالإرهاب مما أدى إلى عجزٍ دولي بعدم القدرة على فرض حل الدولتين.

أما التطورات على المستوى الإقليمي الدولي بهدف رسم خارطة جديدة للمنطقة، جعل إسرائيل تتماشي لتطبيق مفهومها للحل، وذلك بابتلاع ما تبقى من إمكانية إقامة دولة فلسطين، وذلك بتكثيف الاستيطان وزيادة ديمغرافيته لتُمرر حُكم ذاتي هزيل مُقَلَص الصلاحيات وفي مناطق محدودة وبعيداً عن الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وعَمَل سلام اقتصادي ودويلة وظيفية أو الدفع باتجاه دويلةٍ مقبورة في أضيق شريط سكاني في العالم وهي غزة، مما ألهب الساحة الفلسطينية وبدأت الهبة الجماهيرية عام 2015م وبشكلٍ متوازن تم توظيفها لصالح الخطة السياسية الفلسطينية و التركيز على المقاومة الشعبية و الاستمرار في فتح نوافذ العالم لصالح الحق الفلسطيني المُقلص، مما جعل الاستراتيجية الفلسطينية تعمل اختراق حتى في العقيدة الأمنية الإسرائيلية لفرض إرادة سياسية في منطقةٍ خاليةٍ من الهدوء.

حَدد الأمن القومي الفلسطيني أهدافه بحماية حقوق الشعب الفلسطيني، وهويته الوطنية، والثقافية، وتعزيز مقومات الصمود، والبقاء في جزء من فلسطين على قاعدة " أن العدو الذي لا تستطيع هزيمته لا تجعله يسحقك"، وبالمقابل تعزيز العلاقات مع دول العالم والمنظمات الدولية لإحقاق الحقوق الفلسطينية، ودعم استقلاله في دولته تكتيكياً على حساب وطنه السليب أصلاً، وأثمرت هذه السياسة بالاعتراف بفلسطين كعضوٍ مراقب في هيئةِ الأمم المتحدة، وحصلت هذه الانجازات رغم حالة الانقسام التي تُعيق العمل وتُبَعْثِر الجهود الوطنية. وتَبِعها الإدانة الدولية بالإجماع للاستيطان وعدم استخدام "الفيتو" من قِبل الولايات الأمريكية ليخرُج القرار الدولي (2334) ورغم أهميته إلاّ أنه يحمل في طياته انجرار نحو يهودية الدولة، والالتفاف على حق العودة.

حسب السياسة الناشطة الحالية تولدت قناعة بعدم إمكانية القضاء على هذا المحتل بالضربة القاضية، فاتجهت نحو بناء الذات قدر الإمكان اقتصادياً، وصحياً، وتربوياً، والاستمرار في فتح الآفاق، والبناء التراكمي على مستوى العالم، والولوج ضمن المنظومة القادمة للمنطقة بضرورة إقامة دولة فلسطينية وبأي شكل.

مشكلة الدراسة

هناك تباين في وجهات النظر حول مدى مساهمة العمل السياسي في تعزيز الأمن بشكلٍ عام والأمن القومي بشكلٍ خاص، لذلك تحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

- ما هو دور العمل السياسي في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني؟

وقد تفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم العمل السياسي.
- ما مفهوم الأمن.
- ما هي محددات الأمن القومي الفلسطيني.
- كيف أثر الأمن القومي الإسرائيلي على الفلسطينيين.
- ما هي الإشكاليات التي تواجه العمل السياسي لتعزز الأمن القومي.

* م.ت.ف: اختصار لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة أنـها من الدراسات القليلة التي تحاول الربط بين العـمل السياسي الفلسطـيني "بما يزيد على قرن من الزمان"، ودوره في تعزيز الأمن والنسيج الاجتماعي الداخلي في مراحل بلورة الهوية حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية وعملها لتحقيق المصالح الوطنية العليا وبرنامج "أوسلو" المرحلي، ودوره في الحفاظ على منجزات الشعب الفلسطيني في ظل مراحل صعبة، وإقليم مضطرب، واحتلال صهيوني إحلالي لا يؤمن بالسلام ولا بالتعايش .

منهجية الدراسة

استخدام الباحث المنهج التاريخي و الوصفي التاريخي للوصول إلى النتائج.

دور العمل السياسي في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني

يُـعتبر كلٌ من أرسطو وأفلاطون أولَ من أرسى مبادئ السياسة كَعلم، وقد مارسها من قَبلهم الفينيقيين في تخطيطِ مُدنهم وأسفارهِم عبر البحار، ولكنهم لم يقوموا بتسميتها "سياسة"، واعتمدوا على حُسنِ الدراية لا على الأساليب العسكرية الحربية التعسفية.

أما العرب فقد استخدموا لفظ "السياسة" بمعنى الإرشاد و الهداية، وألّفوا كتباً لوضع الأُسس ونَشرها، وتشمل السياسة نظام الدولة وقانونها، ونظام الحكم، والنظام التشريعي، وقد تأثرت الأُسس بآراء العديد من الفلاسفة ورجال الاقتصاد أمثال "هوبز" و "روسو" و "لوك"[1].

وُجِـدت السياسة بمفهومها المبدئي لخيرِ ورفاهيةِ المجتمعات، ولإرساءِ السلام والمساواة، وحل النِـزاعات والمشاكل بالطرق السلمية لنبذ التَسلط المفرط والأنانية المطلقة. ويغلِـب على الطابع السياسي المنطق والعقلانية التي تحفظ كرامة الإنسان، إلاّ أن هذا المفهوم غير مُطبق في بُلدانِـنا، ونلاحظ سيطرةَ القويُ على الضعيف، والامتهان لكرامة الإنسان، والظلم بشكلٍ عام عكس ما جاءت به تعاليم الدين الإسلامي. أما فلسطين فهي تخضع لاحتلال صهيوني استيطاني فُرض بإدارة دولية.

فكلمة "السياسة" مشتقة من كلمة " ساسَ القوم" أي دبر شؤونهم واعتنى بهم من كافة النواحي، مع العمل على حل النِزاعات بينهم بالطرق السلمية، فالسياسة هي علمُ الدولة ولغة القيام بشؤون الرعية[2].

ويمكن تعريف "السياسة" بأنها فن إدارة شؤون الناس، وهي جزء لا يتجزأ من واقع الحياة ، فهي التي تُوجِـد نوع من الأمان والاستقرار، وتعمل على حل النِزاعات وتُمَكِـن الفرد من إدارة نفسه دون الاعتماد على غيره، وتُـقدم الآليات السلمية لحل النِزاعات بين البشر، لا يمكن لأي دولة أن تستقيم دون وجود سياسة تحكم العلاقات بين السلطات لتضبط المجتمع و توزع الأدوار فيه ليَـبقى مستقراً[3].

فالسياسة متشعبة و واسعة النطاق ومتناقضةً في تفاصيلها، وتُعطي عدة معاني للقضايا نفسها، ففي معظم البلدان لا يوجد مؤسسات لحل المشكلات على مستوى الدولة، ولا يوجد أي تعريف واضح ومحدد لمُـمْـتَـهِن السياسة (دليل عمل) لتعرفُـه على عمله ونطاقه ومحدداته، علماً بأنها مختلفة من دولة إلى أخرى، ولكنها موجودة[4] إما ضمن ممارسات متبعة، وإما ضمن حدود حَددها الدستور للعمل ضمنها.

فنرى أن الأفراد ينصاعون للمبادئ التي تفرضها السياسة وتقوم عليها دون إصرار مسبق خصوصاً في هذه المرحلة، حيث أصبح الأفراد يتعاملون مع المشاكل بشكلٍ أكثر تعقيداً من ذي قبل، وهو ما يُعطي العمل السياسي أهمية أكبر من أي عمل آخر.

فالعمل السياسي بحاجة إلى الذكاء خاصةً فيمن يتولى زمام الأمور حتى يقوم بتدبير أمور الرعية على أكملِ وجه، وإلا فعمله السياسي منقوص أو تشوبه شائبة، وهذا ما يثبت أن العمل السياسي يتطلب دراسة الحوادث والظواهر دراسة موضوعية حيادية بعيدة

1) رحمة،البير، العمل السياسي بين الواقع المرتجي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني العدد 51،كانون الثاني، 2005.
2)عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، ط3.
3) رحمة،البير، **العمل السياسي بين الواقع المرتجي**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني العدد 51، 2005.
4) عطية الله، أحمد، **القاموس السياسي**، ط3.

عن التحيز والتعصب، وعن ما هو شخصي وذاتي، إلاّ إن الواقع يدرس القضايا بصورة شمولية وكلية وهو ما يشكل معضلة السياسة في العالم[1].

لم يتبلور مفهوم السياسة بشكلهِ الصحيح في البلدان العربية حتى اللحظة، ويوجد عدم تطبيق واضح للمبادئ السياسية، ويعود هذا إلى كثرة الحروب وتتاليها، إضافةً إلى عدم وجود من يبادر لإنقاذ الوضع، أو العمل على تطبيق هذه المبادئ، فيجب بدايةً تَسييس الحُكام والساسة المسئولين ليُطبقوا المبادئ الأساسية للسياسة في ظل رقابةٍ للضوابط السياسية وإتباع المبادئ الحَقة لضمان سير العمل السياسي بما يضمن الحرية والكرامة الانسانية لبني البشر[2]. وتحقيق المصالح الوطنية العليا بشكلٍ يضمن العدل والمساواة وازدهار الفرد والجماعة.

أما في فلسطين فقد بدأت محاولات العمل السياسي المستقل منذ عشرينات القرن الماضي عندما حاول أهلها عمل مؤسسات لمقاومة الصهيونية وسياسة بريطانيا المنحازة بالدرجة الأولى، ولأجل ذلك حاولت توحيد الشعب الفلسطيني ضمن مؤسسات وجمعيات وأحزاب تحقق سياسة الحفاظ على المجتمع وتحصينه بعد الانفصال عن المحيط العربي بعد الحرب العالمية الأولى.

فبناءً على ما سبق يمكننا تعريف العمل السياسي بأنه أسلوب من أساليب التغيير على صعيد العمل السياسي المعاصر، ويسعى إلى تكوين أحزاب، والمشاركة في البرلمانات لإدارة شؤون الرعية، والمشاركة في المؤسسات السياسية للدولة، أَي مأسسة العمل السياسي والابتعاد عن الفردية والعشوائية[3] لتحقيق رفاهية الشعوب. وبذلك تكون مهمة العمل السياسي الفلسطيني مضاعفة ومزدوجة فهي تهدف ألى طرد المحتل والحفاظ على الهوية وإقامة النظام السياسي الذي يحقق الخير والرفاهية والعدل والمساواة بالطرق السياسية.

ويبدأ العمل السياسي بالتعريف لينتقل إلى مرحلة التكوين، ومن ثم التنفيذ الذي يتطلب وجود إستراتيجية سياسية كاملة أهم ما فيها هو تحديد الأهداف العامة لها، مع أهمية توضيح القوى المتعلقة بهذا العمل من قُوى مؤيدة أو معارضة أو قُـوى طلائعية، وذلك لأن العمل السياسي مرتبط بالمراحل التاريخية، وكل مرحلة تاريخية لها العمل السياسي المناسب والقوى القائمة بها[4].

وتتضح أهمية العمل السياسي بإقامة أمور الدولة وسكانها، والاهتمام باحتياجاتهم وتأمينهم، وحل نِزاعاتِهِم لكي يستطيع إصلاح أمور الدولة داخلياً وخارجياً حفاظاً على استقرارها، بل يتعدى ذلك للحفاظ على المجتمع وتحصينه، أو إيجاد منهج عمل له للوصول إلى الدولة في أحيانٍ أخرى.

مشاكل العمل السياسي

تَـكمن مشكلة العمل السياسي بعدم تحقيق أهدافه وغاياته، نظراً لعدم وجود مبادئ وأسس واضحة، إضافةً إلى غياب الثقافة الوطنية التي تعطي نموذج العمل السياسي، وَضَعف الانتماء الوطني لدى الشعوب، وانتشار أحزاب في منطقتنا وارتباطها بعمل سياسي لدى دول الجوار، ونشر الفِكر المتطرف بين أفراد المجتمع[5]، وعدم استنادها إلى ثقافةِ وبيئتها المنطقة، مما جعل العمل السياسي لا يراعي المصلحة الوطنية العليا بقدر ما يُراعي مصالحه.

أما في فلسطين فقد بدأت الحياة السياسية متأثرةً بالواقع الاستعماري والتَسلطي، مما جعلها تَتَشكل ضمن إطار مقاومة الانتداب البريطاني الاستعماري الصهيوني، وكان هدف هذه التجمعات السياسية هي مقاومة نفوذ الاستعمار مستخدماً كافة وسائل الضغط السياسي، والعمل الجماهيري، والمظاهرات،و تقديم العرائض لتثبيت الحق الفلسطيني على أرضه لكن دون الاستناد إلى عمل مؤسسي ناضج. وقبل نضوج العمل السياسي الفلسطيني استُهدفت الهوية الوطنية من قِبل الاستيطان الصهيوني الإحلالي بدعمٍ من الانتداب البريطاني، مما جعل العمل السياسي الفلسطيني يتحول إلى حماية الهوية والمجتمع، واستعادة الأرض بعد الاحتلال عام 1948م.

1) المصدر السابق.
2) رحمة، البير، **العمل السياسي بين الواقع المرتجي**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني العدد 51 ،2005م
3) بن أحمد القدسي، مراد، **العمل السياسي وسياسة العمل**، 20 ابريل، 2012. www.http://assakina.com
4) المصدر السابق.
5) عطية الله، أحمد، **القاموس السياسي**، ط3.

وأصبح مطلوب من العمل السياسي مواجهة مخططات العدو في سياسته لضرب المفهوم الوطني والعمل السياسي، وإضعاف مفهوم الولاء والانتماء، وتحويل النظر إلى المصالح الخاصة وتقويتها لإضعاف العامة. لذلك نرى أن مقاومة الانتداب والصهيونية بدأت بالعمل السياسي لتحقيق أهدافها.

الأحزاب والعمل السياسي.

الأحزاب السياسية هي عبارة عن مجموعة من الأفراد يَعملون ضمن أهداف سياسية مشتركة، ويمثلون رأي وتطلعات أعضائها ومناصريها في البرلمان والحكومة.

إن أكثر أعمال الأحزاب السياسية ظهوراً للعيان هو تَسمية المرشحين، وتنفيذ الحملات الانتخابية لهم، إلا أن للأحزاب السياسية أدواراً حيوية أخرى في المجتمع الديمقراطي، فَهُم يعملون على تحديد وصياغة احتياجات مُمثليهم من المناصرين لهم، وتحويل متطلباتهم إلى سياساتٍ عامة، ويساعدوا في تفعيل المواطنين لتحويل آرائهم إلى وقائع سياسية من خلال تثقيفهم وتوعيتهم بالعمل السياسي[1].

وأهمية دور الأحزاب السياسية تكمن في أنشاء مجتمع ديمقراطي حر يستطيع تقرير مصيره، و انتخاب ممثليه سواءً في الإطار الحزبي أو الإطار البرلماني .

أما في فلسطين فقد كان الطابع العام للعمل السياسي إنشاء أحزاب سياسية في ظل الانتداب البريطاني، عملت لتحسين وضع المجتمع ومقاومة الانجليز والصهاينة، أما بعد الاحتلال عام 1948م فقد توجهت الحركة الوطنية الفلسطينية لتأسيس حركات تحرُر مستقلة تهدف إلى تجنيد الشباب الفلسطيني إليها، لتحقيق أهدافها في المقاومة والتحرر الوطني، بعد أن جَـزأ الاستعمار الوطن العربي ولم يعد بإمكانها العمل ضمن الأحزاب العربية.

إن الأحزاب السياسية هي مَـنْ تُـسيّر العمل السياسي، وتُـبلور الوقائع السياسية، وتَـفرض ما يُـريده الشعب بأسلوبٍ دبلوماسيٍ ديمقراطي[2]. وفي مرحلة التحرر الوطني قامت بذلك الحركات الوطنية إضافة إلى عملها المقاوم، لأن الأحزاب السياسية لم تنجح في عملية النضال.

يتم التَـحكم في الأحزاب السياسية إما عن طريق قُـوى خارج نطاق الحزب، مثل الثقافة السياسية، أو الضوابط القانونية، أو نظام الانتخابات، وإما عن طريق عناصر الحزب التي تؤثر عليه، من خلال شخصيات قياداته وكوادره وأسسه الأيدلوجية، وتاريخه السياسي وثقافته الداخلية، وبإمكانه تطبيق المبادئ الديمقراطية للسياسات الانتخابية داخلياً بما يضمن الشفافية في عمله بمستوياته كافة.

تَهدف الأحزاب السياسية إلى استمرارية التعمُـق في مختلف التركيبات الاجتماعية في المجتمع لتفعيل الديمقراطية وترسيخها كأمرٍ واقع، وتربط الحكومة مع عناصر المجتمع المدني في مجتمعٍ حرٍ وعادل. ولم يمارس هذا العمل في فلسطين إلا بعد اتفاق "أوسلو" عام 1994م حيث قامت السلطة الوطنية الفلسطينية لتمارس الولاية على أبناء الشعب الفلسطيني في غزة والضفة. وقبل ذلك كان من خلال حركات التحرر المقاومة التي دخلت العمل الجماهيري في تسعينات القرن الماضي.

ونرى مما سبق أن الحكومات قد تنتهج سياسة الحكم الدكتاتوري أو سياسة الحكم البرلماني، فالهدف السياسي في الحكم الدكتاتوري يَتْبع لرئيس الدولة ولأهدافه الخاصة، ويُـسيِـر العمل السياسي حسب ما يراه مناسباً وفقاً لمصالحه و أولوياته دون الرجوع إلى الأحزاب السياسية.

1) أبراش، إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**: 153.
2) موسوعة شبكة المعرفة الانتخابية ، www.http://aceproject.org

إن العمل السياسي الدكتاتوري يقوم على الكبت والقهر وتنفيذ الأوامر بقانون الدولة ونظام الحكم[1]، أما في الحُكم البرلماني فيخضع الهدف الأساسي لاحتياجات ومُتطلبات الشعب ويتم رفعها وعرضها لتطبيقها كسياسات عامة عن طريق الأحزاب السياسية بعمليةٍ سياسيةٍ ديمقراطيةٍ شفافة.

فِـعند تَتَبُع العمل السياسي الفلسطيني نرى أنه مرّ بمراحل مختلفة، فكان ضمن الأحزاب العربية بأنواعها المختلفة، وعندما فَـرَض الانتداب البريطاني فَصْل فلسطين عن بقية بلاد الشام أُصرت الحركة الوطنية الفلسطينية على تغيير نهجها، فانقسمت إلى قسمين: القسم الأول استمر ضمن الأحزاب القومية والإسلامية، أما القسم الثاني فبدأ العمل ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية والتي انقسمت أيضاً بدورها إلى قسمين، فشرَع القسم الأول في مقاومة بريطانيا كونها تعمل بانحياز لصالح الحركة الصهيونية، أما القسم الثاني فقد حاول مهادنة بريطانيا لإيجاد توازن بين الفلسطينيين والصهيونية، وكانوا مقتنعين أن بريطانيا بإمكانها إحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية.

أدت هذه السياسية إلى انقسام الحركة الوطنية الفلسطينية منذ عشرينات القرن الماضي، في حين قامت العديد من الثورات ضد سياسة بريطانيا تجاه الفلسطينيين وضد عَملها على تمكين الحركة الصهيونية في فلسطين، فكانت سياسة مصادرة الأراضي والهجرة، ودعم بريطانيا لمؤسسات الصهيونية هدفاً لأعمال المقاومة الفلسطينية في عشرينات وثلاثينيات القرن الماضي[2]، فبدأت مرحلة من الوعي الوطني الفلسطيني ضمن هوية وطنية وسياسية جديدة حافظت على بُعدها القومي، إضافةً إلى محافظة الانتماءات الدينية والمحلية على معانيها، وانغمست هذه الهوية في مجرى الكفاح المسلح ضد الانتداب البريطاني والاستعمار الصهيوني[3]، حيث انطلق التفكير بالعمل السياسي المُعتمِـد على الذات بعد فشل المراهنات على التيار الوِحدوي العربي.

إن الفترة ما بين 1923–1928م شهدت ركوداً في العمل السياسي الفلسطيني، وانشغل فيها الفلسطينيين في همومهِم، و عقَدوا سبعة مؤتمرات لتنظيم أمورهم السياسية، وغَـلب في هذه الفترة طابع سمته المهادنة لبريطانيا، كذلك شهدت هذه الفترة تأسيس الأحزاب ومن أهمها " الحزب الوطني العربي" بقيادة "سليمان الفاروقي" عام1923م، وحزب "الزراع" عام 1924م، والحزب "الحر الفلسطيني" عام 1927م، وحزب " الأهالي عام 1925م.

وكان هدف العمل السياسي الحفاظ على الأرض الفلسطينية من السيطرة الصهيونية حتى اندلعت أحداث عام 1929م وبعدها تتالت أحداث المقاومة عام 1933م، و 1936م ، وما تبعها من أحداث حتى الحرب العالمية الثانية. وبعد تخلي بريطانيا عن الانتداب الذي راهن عليه البعض في إنصاف الشعب الفلسطيني. حدثت صدمة للشعب الفلسطيني عام 1948م بدأت بفقدان الشعب الفلسطيني 78% من مساحة فلسطين وتهجير أهلها، لتبدأ بعدها مرحلة البحث عن الهوية. وبَـلوَرت الهوية الوطنية الفلسطينية حَـوْل اللجوء و التجزئة مما جعلها تُعاني من أزمةٍ حقيقية تمَثَـلت في عدم التطابق بين الهوية والجغرافيا[4]، حيث أدت الأزمة إلى تعميق المشكلة الأمنية وظهور تحديات جديدة.

أما في الثلاثينيات من القرن الماضي فقد تَطَور العمل السياسي الفلسطيني لمواجهة التحديات الأمنية المتمثلة في الانتداب البريطاني، ومقاومة الحركة الصهيونية بشكلٍ مباشر، من خلال استخدام النضال الوطني، وبلغت أوجها في إضراب عام 1936م[5] ورغم أن هذه الاضطرابات كانت ضد بريطانيا والحركة الصهيونية إلاّ أنها كانت تهدف أيضاً إلى الدفاع عن الفلسطينيين والحفاظ عليهم.

1) التلحمي، عبد الرزاق، **إدارة الحملات الانتخابية وسبل الفوز بها**: 25.
2) زكي، عبد المعطي، **الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد**، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية . http://www.eipss-eg.org
3) محيسن، تيسير، **الحركة الوطنية الفلسطينية قبل النكبة: جدل الهوية والتمثيل السياسي**، جريدة حق العودة، العدد 45، مركز بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
4) كيالي، ماجد، **صعود وأفول الهوية الوطنية و الكيانية السياسية للفلسطينيين**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد90، 2012.
5) السفري، عيسى، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، الكتاب الثاني** : 10.

في حال تَتبُـع العمل السياسي الفلسطيني نرى أنه انتهج سياسة الكفاح المسلح رداً على النكبة والنكسة، وبَـدأ بإعداد الأفراد إعداداً لائقاً لتَـحمـل أعباء القتال، ونمَّـت فيه روح الوطنية والعقيدة الدينية والأخلاق القتالية، وحب التفاني والتضحية في سبيل الدفاع عن الوطن والمواطن، وغالباً ما استخدَم أساليب الاغتيال، و الهجمات العسكرية لتحقيق أهدافاً سياسية[1]. وتُوِج هذا العمل في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وبلورة الهوية من خلال عملها المقاوم وتحركها السياسي على الساحة المحلية والإقليمية والدولية حتى تم الاعتراف بها ووصلت إلى الأمم المتحدة عام 1974م لتناغم العمل السياسي مع أعمال فرض الإرادة من خلال المقاومة التي أُطلق عليها " السياسة العنيفة" التي هدفت إلى تحقيق أهداف العمل السياسي.

بقي الأمر كما هو حتى بداية الانتفاضة الأولى التي انطلقت للحفاظ على منجزات الشعب الفلسطيني، حيث مهدت في نهايتها إلى عودة العمل السياسي لذروته من خلال المشاركة في مؤتمر "مدريد للسلام" * في الشرق الأوسط والتي انبثق عنها اتفاقيات " أوسلو" **عام 1994م.

غيرَت اتفاقيات "أوسلو" و إستراتيجية م.ت.ف التي كانت تستخدِم الكفاح المسلح لتحقيق أهدافـاً سياسية تضمن الأمن للشعب الفلسطيني محاولةً إقامة الدولة والتحرير إلى إستراتيجيةٍ جديدة برز فيها استخدام السياسة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية في الحفاظ على الشعب الفلسطيني، وبلورة هويته والحفاظ على النسيج الاجتماعي الكفيل بترسيخ الأمن الداخلي، حتى أوصلَنا إلى إقامة سلطة وطنية على التراب الوطني، لتُـدير وتُـدبر أمور الشعب الفلسطيني.

وحدث لأول مرة الاختلاف على البرنامج السياسي بين منظمة التحرير الفلسطينية وعمودها الفقري حركة فتح والقوى الإسلامية ممثلةً بحركة حماس، والجهاد الإسلامي، والحركات والأحزاب اليسارية باستثناء حزب الشعب الفلسطيني، فـأدى ذلك إلى انقسام سياسي حولَ جدوى العمل السياسي المنبثق عن مؤتمر " مدريد للسلام " و اتفاقيات "أوسلو"، وقد أثر هذا الانقسام على دور م.ت.ف في العمل السياسي وأدى إلى انقسام الشعب الفلسطيني مما جعل النظام السياسي يتمحور حول السلطة وبدأ دور منظمة التحرير الفلسطينية بالتراجع وذلك بظهور السلطة الفلسطينية التي انبثقت عن اتفاقيات " أوسلو".

لقد أدت انتخابات عام 2006م وما تلاها من انقسام إلى شرذمة النظام السياسي الفلسطيني، وانقسامه إلى قسمين طَـبّق كل منهُما برنامجاً مختلفاً عن الآخر، فبينما سيطرت حركة حماس على غزة أعادت إلى الواجهة الكفاح المسلح، إضافةً للإعداد والتبعية له، الأمر الذي أثر على التحالفات والبرنامج السياسي وبرنامج المفاوضات، في حين بقيت السلطة في الضفة الغربية مستمرةً في نهجها تطبيقـاً لاتفاقية "أوسلو" عام 1994م، لكي تُـطبق بحذافيرها على أرض الواقع[2]. الأمر الذي أدى إلى خلل في السياسة الفلسطينية وضَعف أطُـرها السياسية، وبدأت عملية ذوبان م.ت.ف في السلطة، في حين مارست حماس السياسة والحكم في غزة وبقيت الأذرُع العسكرية محافظة على وجودها.

فعمل انتهاج سياسة المفاوضات على تقوية الموقف الدولي المساند للقضية الفلسطينية، والحصول على اعتراف دولي من "اليونسكو" بإقامة دولة فلسطينية، إلا أن التناقض في الأرض الفلسطينية بسبب الانقسام أحدث خلافاتٍ عميقة ضد هذا النهج والبرنامج السياسي، مما أوجد انقساماً عمودياً في الشعب الفلسطيني حَـوْلَ رؤيا استمرار المقاومة الشعبية والمقاطعة و إعطاء فرص لاتفاقيات "أوسلو" التي مزقتها الدبابات الإسرائيلية وحل الخلاف بالطرق السلمية وضمن الشرعية الدولية، إلا أن غطرسة الاحتلال الصهيوني وتعنته مسؤول بشكلٍ مباشر عن جر الشعب الفلسطيني إلى دائرة العنف والمقاومة المسلحة محاولاً تحقيق هدفين:-

الأول: رَفْـع نبرة العنف لتحقيق أهدافه السياسية بالقوة، وهذا ينسجم مع العنف السائد في الإقليم، أي أنه يحاول استغلال فرص العنف المنتشرة لتضليل الاتفاقيات الموقعة وتجاوزها من خلال فرض الأمر الواقع على الأرض.

---

1) الصايغ يزيد، **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993 الكفاح المسلح والبحث عن الهوية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1 : 512

* مؤتمر مدريد: هو مؤتمر عقد في العاصمة الإسبانية عام 1990م من خلال مجلس الأمن، لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

** اتفاقيات أوسلو: عقدت بين منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للفلسطينيين ودولة إسرائيل ، وأطلق عليها " اتفاقية إعلان المبادئ المرحلية" .

2) زكي،عبد المعطي، **الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد**، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية . http://www.eipss-eg.org

الثاني: محاولة العدو الصهيوني إلصاق تُـهمة الإرهاب بالشعب الفلسطيني، مما أظهر عجزاً دولياً حولَ فرض الرؤيا الدولية التي تُـفضي بفرض إرادة السلام الدولي وحل الدولتين، لتُـفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس حسب القرارات الدولية.

إن قيام حكومة الاحتلال بالسيطرة على الأراضي وإطلاق يد المستوطنين لمتابعة عملية الاستيطان، وبناء مزيداً من الوحدات الاستيطانية، والتنكيل بالشعب الفلسطيني من خلال عمليات قتل ميدانية، والعمل على تدمير الحدود الديمغرافية للقضاء على فُرَص حل الدولتين من خلال إلغاء وجود الأراضي التي تؤمِن وجود الدولة الفلسطينية، بهدف مواجهة العمل السياسي الهادف في منطقة يبرز فيها طابع العنف.إن الممارسات الإسرائيلية دفعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى بلورة نشاطات مساندة للعمل السياسي، إلا أنها ملتزمة في إطاره من خلال تحريك الجماهير والتوجه إلى المؤسسات الدولية.

إن العمل السياسي لوحدهُ لم يُـجدِ نفعاً على الساحة الفلسطينية، الأمر الذي تُـرجم عام 2015م إلى هبةٍ جماهيرية ظهرت فيها التضحيات الفردية، قام بها الشباب الفلسطيني فكانت رديفـاً للخط السياسي للرئيس "محمود عباس" وقد عُـرف هذا الخط بالمقاومة الشعبية والرد السلمي الشعبي، ولم يشمل التغيير الجانب العسكري المُغيب و الهادف إلى إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967م، وحق العودة، والحق بالقدس الشرقية عاصمةً أبدية للدولة الفلسطينية[1].

إن تبني الرئيس "محمود عباس" سياسة المقاومة الشعبية الجديدة في ظلِ إقليم تبرز فيه استخدامات العنف بشكلٍ غير مسبوق قد أثر على منظومة الأمن الإسرائيلية، رغم إصرارها على الإعدامات الميدانية وإلصاق تهمة الإرهاب في الشعب الفلسطيني الذي يتحرك ضمن إطار المقاومة السلمية، وأثر العمل السياسي الفلسطيني على تفكيك عناصر القوة المؤثرة والضاغطة على الشعب الفلسطيني وقيادته، وعمل على حماية مؤسسات الشعب الفلسطيني ومنجزاته من خلال اختراق سياسي فعّال جعل المنظومة الفلسطينية مخالفة لعقيدة الأمن في إسرائيل، وغيرها من الأقاليم التي تَبني عقيدتها على الاستخدام المفرط للقوة، واتجاه السلطة الفلسطينية نحو الدبلوماسية لفرض إرادة سياسية وهدوء في منطقةٍ خالية من الهدوء والاستقرار[2] رغم الاستفزازات الإسرائيلية التي تحاول جر السلطة إلى دائرة العنف. إلا إن العمل السياسي المبني على تراكمات العمل المقاوم أدى إلى اتخاذ قرار ضد الاستيطان الإسرائيلي في مجلس الأمن في نهاية عام 2016م، والذي أُعتُبِر نصراً للسياسة الفلسطينية والعمل السياسي.

ومن أجل الوقوف على مفهوم السياسة الجديدة لإيجاد استقرار بالمفهوم الأمني حسب سياسة الرئيس" محمود عباس"، فعلينا أن نفهم معنى الأمن أولاً والوقوف على مكوناتِـه أَلا وهي، الأمن والقومية، لنستطيع دمجهما، وَفَـهم مدلولات الأمن القومي الذي يَهدف إلى حماية الشعب الفلسطيني ومنجزاتِه قدر الإمكان.

الأمـــــن

هو حالة الطمأنينة والاستقرار وعدم الخوف التي تستطيع الدولة تأمينها لمواطنيها، وقدرتها على مواجهة أي تهديدٍ أو خطر مهما كان مصدره[3]، ويشمل أمن الفرد، والأسرة، والقبيلة، والطائفة، والمجتمع، والدولة، والنظام السياسي الحاكم، وقد تكون التهديدات داخلية أو خارجية، عسكرية أو اجتماعية، طائفية أو اقتصادية، حيث أنه مرتبط بمفهوم الأمن بشكلٍ عام والأمن القومي بشكلٍ خاص[4].

أما بالنسبة للقومية فتُـعبر عن هوية الأمة، والانتماء إلى مجموعةٍ معينة مرتبطة بثقافةٍ وحضارةٍ وتاريخ، إضافةً للاشتراك بنفس الأصل العرقي واللغة، وتَجمعهم مصالح مشتركة وهموماً تُـميزها عن غيرها من الشعوب المختلفة[5].

1) هلال، علي الدين ،و مـسعد، نفين، **النظـم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**: 197.
2) محمد،جاسم، **مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي الحديث**، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط ،2014.
3) بن أحمد القدسي، مراد، **العمل السياسي وسياسة العمل**،2012، www.http://assakina.com
4) سيد أحمد،رفعت، **ماذا يعني مفهوم الأمن القومي؟** وكالة فلسطين اليوم الإخبارية،ابريل 2009، www.http://paltoday.ps
5) محمد،جاسم، **مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي الحديث**، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط،2014 .

وإن الحديث عن الأمن القومي الفلسطيني لا يختلف كثيراً عن الحديث عن الأمن القومي لأي دولة، رغم الوضع الفلسطيني الخاص المتمثل بحركة التحرر الوطني التي أوجدت النواة الأولى لإقامة السلطة الوطنية على الأرض الفلسطينية [1]، إلا من حيث استخدام العمل السياسي للحفاظ على المرتكزات الأمنية والنسيج الاجتماعي الوطني.

إن محاولات إيجاد تعريف مُحدد " للأمن القومي الفلسطيني" برزت بشكلٍ متأخر نظراً للتعقيدات التي رافقت الجغرافيا، كون م.ت.ف شكلت بيتاً معنوياً للفلسطينيين والسلطة الوطنية لم تستكمل إجراءات بناء الدولة بَعد، وما زالت المؤثرات الخارجية تعيق استقرار الأمن، ومع ذلك فقد توصلت دائرة أبحاث الأمن القومي الفلسطيني إلى تعريفٍ شبه جامع يتمثل في مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها م.ت.ف لحماية حقوق الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية بما يحقق الوصول إلى الأهداف الوطنية في البقاء، و الحرية، والاستقلال، وحق العودة[2]. لذلك يمكن إبراز مُحددات الأمن القومي الفلسطيني على النحو التالي:-

1- حماية حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والسياسية وهويته الوطنية والثقافية أينما وُجد، وتعزيز مقومات الصمود والبقاء في فلسطين .

2- الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني الوطنية، وعلى استقلالية قراره المستقل، وعلى موارده ومكتسباته.

3- تعزيز العلاقات الدولية والإقليمية والمنظمات الدولية لإحقاق الحقوق الوطنية، ودعم استقلال الشعب الفلسطيني على أرضه.

هذا يعني أن الأمن الفلسطيني أصبح له مُحددات ومرتكزات تقوم عليها الدولة. وأن عمل السلطة الوطنية على الحفاظ على الأمن الاجتماعي والأمن الطائفي، والتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية بمنهج سياسي، أو بما تسمح له حدود الاتفاقيات، ما هو إلا تعبيراً عن استخدامٍ للآليات و الأدوات المتاحة لتأمين الحماية والطمأنينة والاستقرار من أجل الحصول على أقصى درجات الكرامة الانسانية والرفاهية بتأمين أبعاد الحياة المختلفة، لذا عمل النظام السياسي الفلسطيني على تأمين المتطلبات الأساسية للشعب، وَخَفْض مستوى العنف والتَغَول الصهيوني على أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال استخدام ما هو متاح من آليات عمل سياسي وعلاقات إقليمية ودولية، حيث أثمرت هذه العلاقات في الحصول على الدعم الدولي، و الاعتراف الدولي بفلسطين عضواً مراقباً في هيئة الأمم المتحدة، حصلت هذه الانجازات للسياسة الفلسطينية رغم حالة الانقسام التي تُعيق العمل وتُشتت الجهود الوطنية وتَضُر بالعمل السياسي. ويتضح مما سبق أن هناك اعتماد كبير على الحالة الدولية والإقليمية لتوفير الأمن والاستقرار وهذا يعزز دور العمل السياسي.

ورغم هذه الانجازات تحاول دولة الاحتلال جر الفلسطينيين إلى دائرة العنف خاصة في الفترة الراهنة بهدف تسهيل تحقيق أهدافها والإضرار بالعمل السياسي الفلسطيني على المستوى الأول.

إن تأمين أبعاد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية يُركز ويقوي سِيادة السلطة بين شعبها كونها منتخبة من الشعب، تتكلم بصوته، وتعمل على تحقيق رغباته بالتحرر والاستقلال في المجال السياسي، وفي إعطاء خدمات ذات جودة عالية تحقق العدل والمساواة في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وتعمل على فصله من التبعية للمحتل من خلال بناء مقومات الاقتصاد.

إن تحقيق المطالب والرغبات الوطنية بالعمل السياسي يضمن التحرُر من التبعية، وعندما نتحدث عن الاستراتيجية الوطنية لا نحصُرها بالغاية العسكرية لِما لها من إشكاليات لا تستطيع السلطة تحقيقها دون الاعتماد على القوى والمؤسسات الدولية بل من خلال عملها السياسي تحقق التنمية والتطور الثقافي والاجتماعي والصحي والسياسي والعامل الدولي يمنع الاحتلال من هذه الانجازات في إشارة إلى تدخل العامل الدولي في العمل السياسي، فضلاً عن أن العمل العسكري يُحتم الارتباط بتحالفاتٍ لا تخلو من التبعية وقد تُأثر

1) البابا، جمال، **الأمن القومي الفلسطيني - مرتكزات و تحديات**، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، http://ppc-plo.ps
2) حسن الزبيدي، فوزي، **منهجية تقيم مخاطر الأمن القومي**، دراسة تحليلية لمنهجية تقييم الأمن القومي NSRA، http://strategicvisions.ecssr.com 2015: 24.

سلباً على مسار السياسة والتنمية [1]، وتستطيع السلطة التلويح بالمقاومة بكافة أنواعها وخاصة الشعبية منها لدعم عملها السياسي معتبرتاً أن التحرك الجماهيري هو عمل سياسي أيضاً.

إن تعدد التعريفات للأمن القومي باعتباره مؤشراً على سيادة الدول ومعبراً عن صفات الأمة القومية، فالعلاقة تبادلية بين السيادة والأمن القومي، فالسيادة سبب ونتيجة للأمن القومي في الوقت نفسه، وهذا ما يجعل هذه التعريفات لا تنطبق على السلطة الوطنية الفلسطينية و م.ت.ف، لأن سيادتها على الإقليم منقوصة، لذلك نجد أن مُحددات ومرتكزات الأمن القومي الفلسطيني مختلفة وتعتمد بشكلٍ أكبر على العمل السياسي، مع اقتصار الأمن القومي على حالة الضبط الداخلية، والحفاظ على مقدرات الشعب ليس إلا، في حين شكل كل من العامل الإقليمي والدولي عاملاً رئيسياً في تركيز مقتضيات الأمن.

إن حالة المرحلة الانتقالية للتحرر الوطني أشبه ما تكون بحالات التحوُل الديمغرافي، نستطيع فيها قياس الأمن القومي بالقدرة وليس بالقوة، لأن السلطة في هذه المرحلة تكون في أضعف حالاتها، فكلما طالت هذه الفترة كلما زاد الخطر الذي يهدد الأمن ويُعبَّر عنه بنقص السيادة وَضعف القانون، وتبرز فيه القدرة على العمل السياسي باستراتيجيات قومية تعمل على تقوية الأمن القومي وليس القوة العسكرية[2]. لذا عمل الاحتلال الإسرائيلي على إعاقة تطبيق الأمن بمفهومه العام الأمر الذي أدى إلى الحفاظ على الأمن الاجتماعي ليُبقي الحالة الفلسطينية مختلفة ولإثبات عدم قدرة السلطة على الحكم والاستقرار، كونه يسمح بتطبيق الأمن في منطقة ويمنعه بأخرى فيعيق بذلك فرض السيادة الوطنية للسلطة على إقليمها محاولاً فرض إرادته كدولة محتلة لتقويض الأمن.

ومن جهة أخرى تـرى دائرة المعارف البريطانية أن الأمن القومي هو حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة خارجية، أو دفع العدوان عن دولة معينة، والمحافظة على كيانها، وضمان استقلالها والعمل على استقرار أحوالها الداخلية[3]. وعند مقارنة ذلك بالسلطة الفلسطينية فإننا نجد قدرتها على حماية الشعب من خلال الاتفاقيات، أي بالعمل السياسي وليس بالقوة العسكرية، وكذلك الأمر فيما يتعلق بدفع العدوان وإيجاد حالة من الاستقرار الداخلي من خلال استخدام ضوابط لا تعتمد بالدرجة الأولى على استخدام القوة، بل تعتمد على العمل السياسي في اتجاهين: الأول داخلي يتمثل في إيجاد تفاهمات تمنع حالة الاقتتال الفصائلي، والثاني خارجي يتمثل في عمل سياسي نشط على المستوى الدولي والإقليمي ومقاومة شعبية لمنع الاعتداء على الشعب الفلسطيني.

أما "والترليبمان" فيرى أن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر إلى تكريس مصالحها المشروعة بالقوة، وهذا يشير إلى قدرتها على تكريس مصالحها بالسياسة[4]. بينما يرى "هنري كيسنجر" الأمن القومي أنه أي تصرُف يسعى المجتمع لعمله بهدف تحقيق حق البقاء[5]، وهذا يشير إلى عدم اقتصار هذه الأعمال على الجانب العسكري فقط، بل بالإمكان الاعتماد على العوامل السياسية والاقتصادية وغيرها، وهنا يكون دور القوة هو الردع.

تشير اختلافات التعريفات للأمن القومي إلى أن المصطلح جديد ومُستحدَث في العلوم السياسية، ولا يوجد له علمٌ خاص منفصل عن العلوم الاستراتيجية ، وهو ما أعطاه صفة الغموض[6]، ويشير في الغالب إلى الردع و التوازن وليست بالضرورة إلى استخدام القوة.

ويتضح مما سبق أن الأمن مُتغير وليس ثابتاً، ويتأثر بالبيئة المحيطة[7]، وكذلك يتأثر بشكلٍ رئيس بالعمل السياسي على الصعيد الداخلي والخارجي[1]، ويمكن النظر إليه من عدة زوايا، وكل شخص يستطيع تعريفهُ وتحديد مرتكزاته من منظورٍ مختلف، وبإمكانها أن تلتقي في سياقٍ عام مثل إدراك التهديدات وتأمين القدرة على مواجهتِها، ورسم استراتيجيات التنمية[2].

1) محمد، جاسم، **مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي الحديث**، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 2014.
2) سيد أحمد، رفعت، **ماذا يعني مفهوم الأمن القومي**، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية 30 ابريل 2009، www.http://paltoday.ps
3) الفاعوري، أحمد عواد، **التحولات الإقليمية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة (2006-2012)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
4) حسين، زكريا، **الأمن القومي**،أكاديمية ناصر العسكرية، www.http://huayaman.com
5) هيئة التوجيه السياسي المعنوي، وزارة الداخلية والأمن الوطني، www.http://gca.gov.ps
6) حسين، زكريا ،**الأمن القومي**، www.http://huayaman.com
7) هيئة التوجيه السياسي المعنوي،وزارة الداخلية والأمن الوطني، www.http://gca.gov.ps

يتم العمل بهذه الركائز ضمن أبعاد الأمن القومي الخمسة لتحقيق معنى التنمية وتشمل هذه الأبعاد ما يلي: [3].

1- البعد السياسي، ويعني الحفاظ على الكيان السياسي بكافة الطرق والوسائل المتاحة.
2- البعد الاقتصادي، ويهدف إلى تأمين احتياجات الشعب بما يحقق له الرفاهية والتقدُم، ويوفر إمكانيات القوة والاستقرار.
3- البعد الاجتماعي، ما يحقق الانتماء ويُقوي الولاء للوطن بما يكفل الاستقرار، وتوفير الأمن والأمان الذي يحتاجه المواطن ليشعر بالاستقرار.
4- البعد المعنوي، هو الطريقة التي تحافظ على الفِكر والقيم والعادات والتقاليد.
5- البعد البيئي، هو البعد الذي يكفل حماية الدولة من الأخطار البيئية على مختلف إشكالها وأنواعها.

تعمل هذه الأبعاد على تأمين كافة جوانب الحياة للأفراد والمواطنين بما يسهل لهم الحفاظ على الأمن والأمان والاستقرار من أي خطر[4].

وبما أن السلطة كونها برنامجاً مرحلياً لا تملك السيطرة على هذه الأبعاد فيبقى حفاظها على هذه الجوانب منقوصاً ومرتبطاً باتفاقيات تمنع السلطة من التصرف لوحدها، وبالإمكان وصف هذه المرحلة بالمُتَعثِـرة، الأمر الذي أثّـر سلباً على قدرة السلطة في تحقيق الاستقرار بشكله الكلي، ولم يبقَ أمامها سوى تقسيم الأمن القومي ـ إذا جاز التعبيرـ إلى مستوياتٍ، والعمل ضمن المستويات المتاحة لإعداد الخطة المناسبة لكل مستوى وهي كالتالي:-

1-أمن الفرد، ويُحفظ أمن الفرد بالحفاظ على ممتلكاته، وضمان سبل العيش الكريم له ولو بالحد الأدنى[5]، وبالإمكان تحديده بالأمن الشخصي والاجتماعي والاقتصادي، وقد يكون هذا المستوى الأكثر تحقيقاً لدى السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال أذرعها المختلفة، وتُـعتبر وريثة ل م.ت.ف في هذا المجال في الضفة وقطاع غزة.

2-أمن الوطن، ويتمثل في حماية الوطن ضد أي خطر سواء داخلياً أو خارجياً، والحفاظ على النسيج الاجتماعي الوطني والانتماء والولاء السياسي[6].

3-الأمن القُـطري أو الجماعي، وهو سلوك السلطة و م.ت.ف ضمن المنظومة الإقليمية لتحقيق أهدافها في الحفاظ على الشعب الفلسطيني أينما وجد، ومنع قتله وتهجيره، واستمرار العمل ضمن المنظومة الجماعية لإنجاز الاستقلال الوطني واستكمال مستويات الأمن الأخرى.

4-الأمن الدولي، حيث تتولى المنظمات الدولية مثل: الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو مجلس الأمن الدولي الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، حيث تم قبول دولة فلسطين عضواً مراقباً في هيئة الأمم المتحدة.

نستطيع اعتبار الأبعاد والركائز والمستويات كإطار عام وخطوطٍ عريضة تتحكم بالأمن القومي وهذا هو العنصر الثابت والوحيد، ما عدا هذا فهو مُـتغيرٌ لظروفِ الدولة و استراتيجيتها، إضافةً إلى عملها السياسي بما يخدم سيادة الدولة وتحقيقاً لأهداف الأمن القومي، حيث أنها تتراوح بين التجرد والاعتبارات الواقعية ذات النظرة الشمولية للمجتمع، وقد تخضع لاعتباراتٍ استراتيجيةٍ محددة[7] في الدول المستقلة. ثم ربط مفهوم الأمن القومي بالتنمية والتطور ليُـعبر عن توازنٍ ورفاهيةٍ اقتصادية تؤدي إلى امتلاك عناصر القوة، مثل التسلُح، والقدرة العسكرية، لذلك نستطيع أن ننظر إلى الأمن القومي باعتباره مُكوَن من مجموعتين من المتغيرات البيئية والأمنية في البلدان، ومدى توفر الاستعداد المادي ليُسخَر لخدمة الأمن القومي[8].

---

1) محمد، جاسم، **مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي الحديث**، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط ،2014.
2) المصدر السابق.
3) حسين، زكريا ،**الأمن القومي**، www.http://huayaman.com
4) الأسطل،كمال، **الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي**،2016، www.http:k-astal.com
5) زكي،عبد المعطي، **الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد**، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية . http://www.eipss-eg.org
6) الأسطل،كمال، **الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي**،2016، www.http:kastal.com
7) الأسطل،كمال، **الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي**،2016، www.http:kastal.com
8) إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي،عكا للشؤون الإسرائيلية ،10 يونيو، 2016، www.https://akka.ps

ولا يمكن ممارسة مفهوم الربط بغياب الاستقلال وأدوات الربط، لأن هذا يتطلب استقلال وسيادة غير منقوصة لصياغة أولويات تؤهل الدول للوصول إلى الأمن القومي.

لذلك يبرز لدينا استراتيجية قومية تَـتبِـعها الدول القوية تجاه الدول الضعيفة رغم عدم تصريحها بشكلٍ علنيٍ و واضح عن هذه الاستراتيجية، لأنها سياسة يتم استنتاجها من خلال سياسة هذه الدول الخارجية والداخلية في التعامل مع دول الجوار والدول التي لها مصالح مشتركة معها، أو مع مستعمراتها الأجنبية، تقوم بوضع هذه الخطط الاستراتيجية التي تحدد أهدافها مع مراعاة الإطار العام للأمن القومي، وترتكز على أُسس القوة المتاحة والقدرة القومية[1]. وبالنظر إلى السلطة الفلسطينية فإنها تنتظر إنجاز الاستقلال الوطني لتحقيق أهدافها الأمنية، والعمل لإيجاد منظومة أمن عربي ضمن الإقليم، وهي الآن غير قادرة على العمل في هذا الإطار وتُبقى اهتماماتها في الحفاظ على الأمن الداخلي والاستقلال.

الأمن القومي الإسرائيلي وأثره على الفلسطينيين

استندت إسرائيل في مفهومها للأمن القومي على أُسس صهيونية ضمن إطار" نكون أو لا نكون"، لأنها تعتبر نفسها تحت تهديدٍ مستمر نظراً لظروف وعوامل لها اعتباراً بمجتمع المهاجرين والجغرافيا والموقع، حيث أنها محاطة بدولٍ عربية وتحتل أراضي الشعب الفلسطيني، وهذا المُـركب والمحيط لا يَـقبل وجودها كقوة استعمارية، وبناءً على هذه العوامل فإن إسرائيل تبني استراتيجيات أمنٍ قومي في تغُيرٍ دائم ومستمر بما يتناسب مع ما تراه من أخطار وتحديات مقبلة تواجه وجود إسرائيل المزعوم من قبل الدول المجاورة .

نرى أن إسرائيل في نظرية أمنِـها القومي تُبرِز قوتها العسكرية وما يسمى" بالذراع الطويلة"، لتقديمها الإطار العسكري بالدرجة الأولى، في حين تَـعتبر الإطار السياسي إطاراً تكميلياً لسد التغُيرات لا غير، فهي تبني نظرياتها على التهديد العسكري المستمر منذ إنشائها، وخطر مَـحُوها عن الوجود، فهي تَعتبر أمنها القومي مسألة الوجود الحيوي لها كدولةٍ تلتزم بإقامة قوة عسكرية ضخمة، وتعمل على تجنيد حلفاءٍ لها للحصول على الدعم والمساندة العسكرية لإثبات وجودها. الأمر الذي يؤثر سلباً على الفلسطينيين ويجعلهم مهددين أينما وجدوا من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

إن حصول إسرائيل على عناصر القوة غير التقليدية، إضافةً إلى تحالفها مع أقوى دول العالم جعلها تعمل باستمرار على تقويض الأمن القومي لدولِ الجوار، أما في فلسطين فانتهجت إسرائيل سياسة استعمارية استيطانية مفادُها " أن فلسطين أرض بلا شعب" كمقدمة لأمنها القومي، وبناءً عليه بنت نظريتها الاستيطانية القائمة على إزالة أي فلسطيني موجود، وإحلال عنصر صهيوني بدلاً منه، لأنها تُـنكر الوجود العربي والتاريخ الفلسطيني على وجه الخصوص، فمفهومها الرئيس إضعاف العرب وردعهم، ولا مانع من تصفيتِهم، والتخلص منهم سواءً بالتهجير أو بالقتل أو بالتعذيب أو بالعنف أو بأيِ طريقةٍ تراها مناسبة[2].

وبناءً على ما تقدم، نرى أن إسرائيل دولة احتلال صهيوني تبني استراتيجياتها ونظريات الأمن القومي الخاصة بها على نظرياتٍ عسكرية، فهي تتبنى نظرية حسم المعركة خارج إطار حدودها لِصغر مساحتها وقلة عدد السكان، وعدم قدرة مجتمع المهاجرين على التحمل، فتَـنقُـلها بسرعةٍ إلى أراضي الخصم، وأن هذه النظرية جعلت إسرائيل سبّاقه في بدءِ أي حرب في حالة الشك أو القلق، وبناءً عليه طوّرت إسرائيل نظرية الحرب الاستباقية وبَـعدها نظرية الحدود الآمنة، وهي ترتكز على المكان لا على الزمان، ومن يهدد (المكان) الحدود الآمنة يجب التخلص منه والقضاء عليه أو تهميشه وعدم اعتباره. وهذا ما حدث في الاعتداءات الإسرائيلية على الدول العربية وعلى الفلسطينيين في الأعوام التالية على التوالي: عام 1967م، وعام 1978م، وعام 1982م، وعام 2006م، وعام 2008م، وعام 2011م، وعام 2014م.

1) إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي،عكا للشؤون الإسرائيلية ،10 يونيو، 2016، www.https://akka.ps
2) إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي،عكا،للشؤون الإسرائيلية ،10 يونيو،2016، www.https://akka.ps

إن حرب عام 1973م أظهرت فشل نظريات الأمن الإسرائيلي المعتمدة على الردع والتوازن والحدود الآمنة، لتُـثبت أن الحرب الاستباقية هي الحل الأمثل حيث تقوم بتوجيه ضربات جوية قوية لأي خطر عربي يتهددُها.

لذلك قامت إسرائيل بتأمين الحماية لنفسها، فبالغت في تقاليدها العسكرية بشكلٍ غيرِ مسبوق في الدول التقليدية لا قديماً ولا حديثاً، فهي تبحث عن الأمن والأمان في كل مكان ولا تجده، وتشعر بعدم الأمان وعدم الاستقرار، وعدم الثقة كونها تعلم أنها محتلةٌ لأراضي غيرِها، ولا حق لها فيها، فعملت على تَـجييش الشعب بأكمله، فكل فرد يعيش في إسرائيل هو جندي في خدمة الدولة ويخضع للمحاكمة والسجن إذا لم ينصاع للتجنيد الإجباري، فالشعب انقسم إلى جندي في الخدمة، وجندي في الاحتياط ضمن جيش الشعب والقوة الاحتياطية.

وعملت إسرائيل على منع كل القوى الإقليمية التي تعتبِرها منافسةً لها من الصعود، وعززت تحالفها مع القوى العظمى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي إضافةً إلى إفريقيا ودول آسيا الوسطى والقوقاز[1].

تعمل إسرائيل على تهديد الأمن القومي لكافةِ دول الجوار بهدف الحفاظ على وجودها في المنطقة، فلا تنتهج سوى الأسلوب العسكري والحرب، أما بخصوص الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية فبالرغم من استخدام القوة ضدها إلا أنها تعمل بكل الوسائل لتقويض مرتكزات الأمن الإسرائيلي، وهي عنصر عدم الاستقرار داخلياً وخارجياً كونها تستخدم مصادر مقاومة لا يمكن مواجهتها بالقوة العسكرية فقط.

كل هذه الاحتياطات والتدابير الإسرائيلية لحماية ما تـزُعم بأنهُ حقٌ تاريخي لها، ولتأمين أمن قومي لمواطنيها. فأين هو الآن؟! وهل فعلاً حققت إسرائيل الأمن القومي لها ولمواطنيها ؟؟؟؟

بعد استعراض ما جرى من أحداث ما بين الفلسطينيين ودولة الاحتلال منذ الانتفاضة الأولى، مروراً باتفاقيات "أوسلو"، وأحداث النفق عام 1996م، وانتفاضة الأقصى، وحرب عام 2006م في شمال فلسطين مع حزب الله، واعتداءات إسرائيل على قطاع غزة ما يزيد على ثلاث مرات، في عام 2008م، 2012م، 2014م، فيمكن الاستنتاج أن الفلسطينيين قد طوَروا من وسائلهم لمواجهة الاحتلال الصهيوني وسياسته الاستيطانية ودعموا عملهم السياسي ليقوضوا الأمن القومي الإسرائيلي، ولم يَـعُد المواطن الإسرائيلي يشعر بالأمن رغم امتلاكه عناصر القوة، ونــرى أن حروب إسرائيل المختلفة كانت سبباً في إبطــال مقولــة "الجيش الذي لا يُـقهر" من خلال ضَعف آلة الحرب الإسرائيلية وتآكلها ثم فشلها، رغم ما أحدثته من دمارٍ شامل، فـاستطاع "حزب الله اللبناني" هزم إسرائيل بصموده الأسطوري، وإرغام إسرائيل على المغادرة[2]، فترك هذا أثراً في نفوس أسياد القوة من خلال شعورهم أن الحاضر قد اختلف عن الماضي. وأن تكرار ذلك في غزة عام 2008، 2012، 2014م، وتهديد الجبهة الداخلية الإسرائيلية يتطلب من إسرائيل حتماً أن تُـغير استراتيجيتها لتتناسب مع الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ومعاهدة السلام، لعدم قدرتها على حسم الصراع عسكرياً، وفشلها سياسياً لتطرف المجتمع الإسرائيلي[3].

لذا حاولت إسرائيل أن تُـغطي على إخفاقاتها في هذه الحرب من خلال الفوز بحربٍ قصيرة تَـشُـنُها وتُحقق فيها ما لم تستطيع تحقيقهُ في حربها مع "حزب الله اللبناني" ، فاتجهت إلى غزة عام 2008م من خلال الهجوم المباغِت بوابلٍ من الصواريخ، والهجوم الجوي لمدة 22 يوماً متواصلة دون أي تراجع، إلاّ أن المقاومة الفلسطينية كانت لها بالمرصاد، فردت بهجومٍ صاروخي ضَرب العُمق الاستراتيجي لدولة الاحتلال[4]، فكانت النتيجة أن المقاومة أَدخلت سكان مغتصبة عسقلان إلى الملاجئ طوال فترة الحرب، و أدارت المقاومة الحرب بأسلوبِ حرب العصابات، الأمر الذي لم تتوقعه إسرائيل، فاستنزَفَت مواردَها وضَـعُـفت أمام صمود المقاومة الباسل، وانتهت الحرب بأَسر جندي إسرائيلي هو"جلعاد شليط" لدى حركة المقاومة الفلسطينية، ومُنيت إسرائيل بخيبة أمل جديدة دون أن تحقق

1) حبيب،إبراهيم، **أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الاسرائيلي2000-2009**، مجلة الجامعة الإسلامية،مجلد الثامن عشر، العددالثاني2010.
2) أبو عامر، عدنان، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارية،بيروت ،2009.
3) المصري ،أحمد، **دور إسرائيل في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة، 2010.
4) حبيب،إبراهيم، **أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الاسرائيلي2000-2009**، مجلة الجامعة الإسلامية،مجلد الثاني عشر، العددالثاني2010.

أهدافها إضافةً إلى الخسائر المادية والبشرية وتراجع مؤشرات الاقتصاد[1]. وقد رسخت المقاومة هذه النظرية عام 2012م، و 2014م من خلال الصمود والرد. فبالرغم من محاولات إسرائيل إبطال العمل السياسي الفلسطيني باعتداءاتها المتكررة، إلا أن العمل السياسي الفلسطيني هو من أثبت نفسه من خلال مفاوضات وقف الاعتداء.

ورغم شُح الإمكانيات الفلسطينية إلا أنها بدأت بضرب الاستراتيجيات الصهيونية من خلال المقاومة الشعبية في الانتفاضة الأولى التي تعتبر عملاً سياسياً قاده الطلبة بامتياز، وبناء توازن رعب جديد في ساحة الصراع من خلال المواجهات المختلفة، لقد أدت هذه المواجهة كسابقاتها في الضفة وقطاع غزة إلى تشويش نظريات الأمن الإسرائيلية، مما استدعى إعادة صياغة سياسته واستراتيجياته السياسية والأمنية، لأن هذه المواجهات عملت على زعزعة الجبهة الداخلية للكيان، ولكن هذه المرة لم تعد المواجهة بالحجارة والسكاكين كما كان الأمر عليه في انتفاضة الحجارة عام 1987م، بل بالصواريخ رغم بدائيتها إلا أنها وصلت عمق الكيان الصهيوني[2].

إن أُولى مؤشرات تفتيت نظريات الأمن الإسرائيلي هو عجز إسرائيل عن نقل الحرب خارج حدودها وإشعالها على أرض الخصم لحماية الجبهة الداخلية، بل أصبح العكس، حيث أن الجبهة الداخلية أصبحت على خط النار بسبب صواريخ المقاومة وإستراتيجيتها التي عملت عكس إستراتيجية الصهيونية، وأصبحت المواجهة في وسط المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين التاريخية، وبذلك تكون قد أُسقِطت نظرية "الحدود الآمنة" وعجزت إسرائيل عن وقفها أو وقف تطّور منظومة المقامة وصواريخها، فلم يَعد للكيان الغاصب أي حدود آمنة بعد الآن[3] ــ رغم كافة الإجراءات والنظريات ــ وأن بناء جدار فصلٍ عنصري لم يَعُد له أي مفعول استراتيجي.وهذا يفيد بأن رغم استخدام القوة الإسرائيلية بنظرياتها المختلفة إلا أن عمل الفلسطينيين الجماهيري والسياسي أثر فعلياً في تغيير مسارات الإسرائيليين وتوجهاتهم.

إن قوة إسرائيل وسياستها الأمنية تكمن في المباغتة والصدمة الأولى، وهو أسلوبها المُتبع في كافة حروبها، إضافةً لكونها حروب سريعة خاطفة تقوم بتكثيف إطلاق النار الصاروخي على الخصم لتدخِلهُ في حالة الصدمة الأولى، وتمنعهُ من القدرة على الامتصاص، ومن ثم يكون مجبراً على الاستسلام وعدم التفكير في مواصلة المواجهة، وهذا ما اتبعتهُ إسرائيل في حروبها مع غزة أيضاً. إلا أن قدرة المقاومة على احتواء الضربة الأولى والرد صدمت إسرائيل وقوضت عنصر الردع وهزت كيانها[4]. وأن إستراتيجية الحروب الخاطفة وكثافة إطلاق النار في الضربة الأولى لتُحقق أهدافها سريعاً لإجبار العدو على الاستسلام لم يَعُد مقبولاً ويصعُب تحقيقه بعد مجابهة المقاومة الفلسطينية لإسرائيل، وجَرِها إلى حرب عصابات طويلة تستنزفها وتُضعِف قُدرتها على حسم المعركة العسكرية بسرعة، إضافةً إلى تآكل القدرة العسكرية للقوات النظامية لدولة الاحتلال ووحدات النخبة من خلال الاشتباك الجماهيري والمقاومة الشعبية في الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى عدم قدرتها على مواجهة الأساليب الجديدة للمواجهة[5] إن هذه العوامل أضعفت الأمن القومي الإسرائيلي وأسطورة " الجيش الذي لا يُقهر". ويستدل من ذلك أن نظرية الأمن الإسرائيلية واعتداءاته المختلفة لم تتأثر بالعمل السياسي الفلسطيني الأمر الذي يحتم عليه الاتجاه بنظريات الأمن لتتواءم مع اتفاقيات الفلسطينيين وتفكيك الاستيطان ليتسنى إنجاز الاستقلال الوطني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والكف عن العبث بالأمن الفلسطيني والنسيج الاجتماعي والاقتصاد الفلسطيني رغم طول المدة التي يستغرقها للتأثير على استراتجياته.

ويتضح مما سبق أن العمل السياسي الفلسطيني طوّر أداء المجتمع الفلسطيني، وحفظ حقه بالوجود، وزاد من عملية التأييد لحقوقه الشرعية، ولم تعد قوة إسرائيل العسكرية هي الفَيصل في الصراع، بل إن حل القضية الفلسطينية وحصول الفلسطينيين على

1) المسيري، عبد الوهاب، **اليهود و اليهودية والصهيونية**، الدولة الوظيفية، مج 7، الباب الرابع.
2) المصدر السابق.
3) أبو عامر، عدنان، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارية، بيروت،2009.
4) حبيب،إبراهيم، **أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الاسرائيلي2000-2009**، مجلة الجامعة الإسلامية،مجلد الثاني عشر، العددالثاني2010.
5) المسيري، عبد الوهاب، اليهود و اليهودية والصهيونية، الدولة الوظيفية، مج 7، الباب الرابع.

الاستقلال الوطني أصبح هو الأساس في الاستقرار، لذلك فالمطلوب تكثيف العمل السياسي في كافة المجالات لفضح الممارسات القمعية الإسرائيلية.

إشكاليات العمل السياسي الفلسطيني

1- الانقسام السياسي، يعتبر الانقسام السياسي من أهم التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وتعيق العمل السياسي داخلياً وإقليمياً ودولياً، كما وتُعيق انجازات الاستقلال الوطني.

2- ضَعف دور م.ت.ف وذوبانها بالسلطة الوطنية أدى إلى وجود فجوة في العمل السياسي الفلسطيني في الصعيد الدولي، فلا بد من إعادة تفعيل م.ت.ف و الدور القيادي لمؤسساتها.

3- عدم قيام الحكومة بواجباتها بل هي بحاجة إلى تعزيز دورها، وأن يكون ولائها للشعب، وعليها الابتعاد عن المصالح الذاتية الضيقة.

4- التحول في دور العشيرة، فبدل أن تكون حاضنة ومساندة للعمل الوطني، يحاول البعض تحويلها إلى عامل سلبي والابتعاد بها عن العمل المؤسسي الذي لا يخدم العمل السياسي ولا العمل الأمني.

5- إضعاف القانون والعمل على تعزيز الفساد و الفوضى لضرب مفهوم القيم الوطنية وتفكيك المجتمع.

6- سياسة الاحتلال الصهيوني وتدخلاته في جميع المجالات لإضعاف الانتماء الوطني.

7- عدم وجود برنامج وطني موحد يشكل بوصلة نحو إنجاز الاستقلال الوطني، والحفاظ على الأمن الوطني والنسيج الاجتماعي.

التوصيات

1- توثيق الممارسات الصهيونية ضد الفلسطينيين في كافة المجالات.

2- العمل على إنجاز الوحدة الوطنية، وإنهاء الانقسام.

3- العمل على إيجاد برنامجٍ وطنيٍ تُحدد فيه آليات العمل السياسي والنضالي الجماهيري.

4- توسيع دائرة التوجه إلى المؤسسات الدولية لإنهاء الاحتلال.

5- العمل بكل الوسائل المتاحة لحماية منجزات الشعب الفلسطيني محلياً و إقليمياً ودولياً.

خاتمة

يتضح من الدراسة أن هناك تأثير قوي للعمل السياسي على الاستقرار الاجتماعي و الطائفي، والحفاظ على النسيج الاجتماعي، وتحقيق التنمية. في حين أن أداء القيادة السياسية حافظ على استمرار النضال الوطني، رغم الخلافات السياسية وغياب البرنامج الوطني، الأمر الذي أدى إلى ضعف الأداء السياسي رغم ما تم تحقيقه من إنجازات سياسية.

لا يمكن مقارنة ما تم تحقيقه من خلال السلطة بما تحققه الدول المستقلة لغياب الولاية الجغرافية، ولضعف دور م.ت.ف المُمثِل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ويمكننا القول أن القيادة الفلسطينية السياسية تستطيع تطوير آليات جديدة لتغير الموازنة بهدف العمل على تحقيق الأمن القومي الفلسطيني بكافة عناصره ومقوماته و مرتكزاته.

المصادر والمراجع

1- أبراش، إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، ط1، مج1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998م.

2- أبو عامر، عدنان، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008م.

3- التلحمي، عبد الرزاق، **إدارة الحملات الانتخابية وسبل الفوز بها**، ط1، مركز البراق للبحوث والثقافة، رام الله، فلسطين، 2005م.

4- السفري، عيسى، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، الكتاب الثاني**: 10.

5- الصايغ، يزيد، **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993، الكفاح المسلح والبحث عن الهوية:** مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 2003.

6- عطية الله، أحمد، **القاموس السياسي،** ط3، دار النهضة، القاهرة، 1986.

7- المسيري، عبد الوهاب، **اليهود واليهودية والصهيونية،** ط1، لدولة الوظيفية، مج7، الباب الرابع، دار الشروق، القاهرة، 1999.

8- هلال، علي الدين، ومسعد، نفين، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**،ط7،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010م.

المواقع الإلكترونية

1- **إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي،** عكا للشؤون الإسرائيلية، 2016، www.https://akka.ps

2- الأسطل، كمال، **الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي،** 2016، www.http:kastal.com

3- البابا، جمال، **الأمن القومي الفلسطيني ـ مرتكزات وتحديات،** مركز التخطيط الفلسطيني، غزة ، http://ppc-plo.ps

4- بن أحمد القدسي، **العمل السياسي وسياسة العمل،** 20 ابريل،2012،www.http://assakina.com

5- حسن الزبيدي، فوزي، **منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي،** دراسة تحليلية لمنهجية تقييم الآمن القومي NSRA، http://strategicvisions.ecssr.com

6- حسين، زكريا، **الأمن القومي،** أكاديمية ناصر العسكرية، www.http://huayaman.com

7- زكي، عبد المعطي، **الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد،** المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية . http://www.eipss-eg.org

8- سيد أحمد، رفعت، **ماذا يعني مفهوم الأمن القومي؟** وكالة فلسطين اليوم الإخبارية،ابريل 2009، www.http://paltoday.ps

9- محمد، جاسم، **مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي الحديث،** مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط،2014، http://www.beirutme.com

10- موسوعة شبكة المعرفة الانتخابية، www.http://aceproject.org

11- هيئة التوجيه السياسي المعنوي، وزارة الداخلية والأمن الوطني، الأمن القومي، www.http://gca.gov.ps

الصحف والمجلات

1- حبيب، إبراهيم، **أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الاسرائيلي2000-2009،** مجلة الجامعة الإسلامية، مج الثامن عشر، العدد الثاني: 1185-1117، 2010.

2- رحمة، البير، **العمل السياسي بين الواقع المرتجي،** مجلة الدفاع الوطني اللبناني العدد 51،كانون الثاني، 2005.

3- كيالي، ماجد، **صعود وأفول الهوية الوطنية و الكيانية السياسية للفلسطينيين،** مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 90، 2012.

4- محيسن، تيسير، **الحركة الوطنية الفلسطينية قبل النكبة: جدل الهوية والتمثيل السياسي،** جريدة حق العودة، العدد 45، مركز بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، تشرين الأول 2011. ب

رسائل الماجستير

1- الفاعوري، أحمد عواد، **التحولات الإقليمية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة (2006-2012)،** رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط،2011 : 38.

2- المصري، أحمد، **دور إسرائيل في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي،** رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة،2010.